

Alex Metro PSD Translation

▪ GrCF2W2 - مترو الإسكندرية

- الدولة: مصر
- رقم المشروع: 49905
- قطاع الأعمال: البنية التحتية البيئية و البلدية
- نوع الإشعار: عام
- التصنيف البيئي: A
- التاريخ المحدد لانعقاد مجلس الإدارة: 10 نوفمبر 2020
- الحالة الراهنة للمشروع: اجتاز المراجعة النهائية وقيد انتظار موافقة المجلس
- تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع باللغة الإنجليزية : 28 يوليو 2021

نسخة مترجمة من وثيقة ملخص المشروع: العربية

وصف المشروع:

قرض سيادي يصل إلى 250 مليون يورو إلى جمهورية مصر العربية لتمويل تحديث وكهربية خط سكة حديد قائم يربط وسط مدينة الإسكندرية ومدينة أبو قير الشمالية الشرقية ("خط أبو قير") ليكون نظام مترو عالي السعة ("المشروع").

أهداف المشروع

سوف يمول قرض البنك (1) أعمال البنية التحتية لتحديث وكهربية الخط، (2) أنظمة السكك الحديد ذات الصلة، بما في ذلك ترقية أنظمة الإشارات والاتصالات والتحكم المركزي، و (3) عربات السكك الحديدية التي سيتم تشغيلها على نظام المترو الجديد.

يعد هذا المشروع جزء من حزمة استثمارية شاملة تقدر بنحو 1.6 مليار يورو، ومن المتوقع أن يتم تمويلها بشكل مشترك من قبل بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

سوف يقوم بتنفيذ المشروع الهيئة القومية للأنفاق، وهي هيئة حكومية تتبع لوزارة النقل. من المتوقع أن يستخدم الخط ممرًا لخط سكة حديد قائم تديره حاليًا الهيئة القومية للسكك الحديد، بينما من المقرر منح تشغيل خط المترو المستقبلي لمشغل مترو مستقل.

يتماشى المشروع مع إستراتيجية البنك لمصر، وبالتحديد مع أولوياته لتحسين جودة واستدامة خدمات البنية التحتية في البلاد من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتسويقه وكذلك التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال تمويل تطوير نقل عام أكثر اخضرارًا عالي السعة.

تأثير المرحلة الانتقالية

يعد هذا المشروع على انه استثمار محفز بموجب إطار عمل المدن الخضراء 2 ("GrCF2") للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمثل GrCF2 نهجًا استراتيجيًا ومتعدد المشاريع يسعى إلى المساعدة في تحديد التحديات البيئية ومعالجتها في مدن كبيرة مختارة في البلاد التي يعمل فيها البنك. الهدف الأساسي هو تحقيق تحسينات بيئية كبيرة وتعزيز جودة التحول الأخضر داخل المدن ذات الصلة. بالإضافة إلى الهدف البيئي، يعزز GrCF2 أيضًا المدن المستدامة من خلال تنمية حضرية شاملة ومرنة وجيدة الإدارة وذكية. يتم دعم أهداف الانتقال هذه من خلال تطوير وتنفيذ خطة عمل مدينة خضراء خاصة بالمدينة ("GCAP") تهدف إلى تحديد التحديات البيئية، وتسهيل التنسيق والمشاركة بشكل أفضل بين أصحاب المصلحة، والمساعدة في تحديد الأولويات وتطوير أفضل الطرق للتعامل مع التحديات البيئية من خلال الاستثمارات المستهدفة والخدمات وأدوات السياسة.

سيدعم المشروع على تعزيز جودة التحول الأخضر من خلال ترقية وكهربة خط السكك الحديدية الحالي، وبالتالي، تسهيل التحول من وسائل النقل الفردية إلى وسائل النقل العام المستدامة والتي يسهل الوصول إليها والشاملة والمساهمة في الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتلوث الهواء. بالإضافة إلى ذلك، وكاستثمار محفز لنطاق المدن الخضراء GrCF2، سوف يدعم المشروع محافظة الإسكندرية لتطوير وتنفيذ "GCAP" وكذلك لتحديد المشاريع الاستثمارية ضمن نطاق المدن الخضراء.

وأخيرا سوف يدعم المشروع الإدارة الجيدة من خلال تقديم عقد طويل الأجل مع مشغل مترو ذو خبرة بعد اكتمال المشروع، والذي سوف يدعم مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات النقل الحضري، ويساهم في تسويق القطاع والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير قوي.

العميل

سيادي: جمهورية مصر العربية
الهيئة المنفذة: الهيئة القومية للأنفاق

التمويل المقدم من البنك: 250 مليون يورو

القرض السيادي للبنك بقيمة 250 مليون يورو لجمهورية مصر العربية، بتمويل مشترك مع مؤسسات مالية دولية أخرى، لصالح الهيئة القومية للأنفاق.

التكلفة المشروعة الإجمالية: 1.6157 مليار يورو

الملخص البيئي والاجتماعي

تم تصنيف المشروع من الفئة "A" (وفقا للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك عام 2014). يتضمن المشروع تحديث وكهربية خط السكة الحديد الحالي الذي يبلغ طوله 22 كم والذي يربط وسط مدينة الإسكندرية (محطة مصر في الغرب) وبلدة أبو قير الشمالية الشرقية لتصبح أول شبكة مترو عالية السعة في هذه المدينة الساحلية. سيكون لهذا المشروع عدد من المميزات البيئية والاجتماعية، على سبيل المثال، زيادة سلامة وموثوقية خدمة وسيلة النقل العام، إزالة معابر السكة/المزلقانات وبالتالي القضاء على مخاطر الاصطدام، خلق فرص عمل، تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. يقدر تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ما يقرب من 21930 طن مكافئ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة للتحويل النموذجي لمركبات الطرق وقطار الديزل إلى نظام المترو المكهرب. في حين أنه من المتوقع أن ينتج عن المشروع فوائد بيئية واجتماعية، إلا أنه يمثل بنية تحتية ضخمة كبيرة في منطقة حضرية، ومن المحتمل أن يرتبط إنشائه وتشغيله بآثار بيئية واجتماعية سلبية، بما في ذلك الآثار المتعلقة بالنزوح المادي والاقتصادي ولذلك تم تصنيف المشروع "A" ، وبالتالي يتطلب دراسة شاملة وتشاركية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والإفصاح عنها لمدة 120 يومًا. تم تطوير دراسات الأثر البيئي والاجتماعي وفقًا لمتطلبات أداء الـ EBRD والمعايير البيئية والاجتماعية للجهات الممولة الأخرى، وبعد المراجعة المستقلة، تم الكشف عنها علنًا باللغتين الإنجليزية والعربية بما يتماشى مع توجيهات البنك بشأن الوصول إلى المعلومات.

يتضمن ملخص الإفصاح ما يلي:

- تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA)، بما في ذلك خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMPs) .
- ملخص غير فني (NTS) .
- إطار إعادة التوطين (RF) .
- خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) .
- مسودة خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESAP).

تتم محاذاة المشروع ضمن ممر السكة الحديد الحالي، المملوك لهيئة السكة الحديد المصرية (ENR) ومن المتوقع أن تتم جميع أعمال البناء على أرض الهيئة، باستثناء الأراضي الإضافية اللازمة للمستودع والمحطات الجديدة في باب شرق وسبورتنج. صدر قرار وزاري في عام 2020 بنقل ملكية الأرض المطلوبة لتطوير المشروع إلى الهيئة القومية للأنفاق باستثناء أراضي باب شرق ومحطات سبورتنج حيث لم يتم وضع التصاميم النهائية بعد والمواقع الدقيقة لم يتم الانتهاء منها بعد. المساحة المطلوبة للمستودع مملوكة لشركة النحاس، حيث توجد مصانع النحاس التي تم إيقاف تشغيلها من مدة ويعتمد نقل الملكية من النحاس إلى الهيئة القومية للأنفاق على رغبة المشتري في معاملة البائع.

يتكون المشروع، كما هو مقترح حاليًا، من جسر مرتفع من طوسون إلى الظاهرية (13 محطة مرتفعة) و8 محطات على الأرض من أبو قير إلى طوسون ومن كفر عبده إلى محطة مصر. تم

اقترح التصميم المقترح بناءً على جهد لتقليل إعادة التوطين المادي والاقتصادي إلى أقصى حد ممكن، مع الحفاظ على تدفق حركة المرور والاعتبارات الفنية والتكلفة.

تم تطوير خطة إعادة التوطين وما يرتبط بها من دليل حيازة الأراضي والتعويضات لإعلام تدابير التخفيف والتعويض واستعادة سبل العيش بما يتماشى مع القانون الوطني ومتطلبات البنوك. سوف يتم تطوير إجراءات التعويض والمساعدة واستعادة سبل العيش المفصلة بمجرد اكتمال التصميم النهائي، كما سيتم تضمينها في خطة عمل إعادة التوطين التفصيلية التي سيتم الكشف عنها للجمهور، بما في ذلك على موقع EBRD الإلكتروني. سوف يتم التحقق من تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين من خلال أنشطة المراقبة الداخلية والخارجية ومراجعة استكمال خطة عمل إعادة التوطين.

سوف يتم تسييج المشروع على طول الخط بالكامل وستمر جميع المعابر إما تحت خط المترو أو فوقه، مما يوفر تخفيفاً كبيراً للتأثيرات الحالية على صحة المجتمع وسلامته. سوف يتم وضع خطة للصحة والسلامة المهنية لمرحلتى البناء والتشغيل.

من المحتمل أن تكون تأثيرات الضوضاء والاهتزاز كبيرة في مواقع معينة أثناء الإنشاء والتشغيل وسيتم إدارتها بما يتماشى مع المعايير المحلية والدولية ومع تدابير التخفيف من الممارسات الجيدة مثل حواجز الضوضاء والقيود على أوقات العمل، والتي تم تضمينها في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة العمل البيئية والاجتماعية.

لا يتقاطع المشروع مع أي مناطق تنوع بيولوجي رئيسية أو مناطق ذات قيمة بيئية وليس بالقرب منها. تم العثور على الأسبستوس في أرض مستودع النحاس المقترحة، وتمت إضافة تدابير لإدارة المواد المحتوية على الأسبستوس والتخلص منها بشكل مناسب إلى خطة العمل البيئية والاجتماعية.

نظرًا لأن الإسكندرية مدينة قديمة تتميز بثرائها الثقافي، فإن إمكانية الاكتشافات الأثرية عالية أثناء أعمال التنقيب على طول الخط الحالي لإقامة الجسور. وقد تم بالفعل استشارة وزارة الآثار وسيجري المزيد من التنسيق أثناء مرحلة تخطيط للإنشاءات. سوف يتم تنفيذ إجراءات محددة في حال وجود أي آثار وتدريب الموظفين عليها قبل بدء البناء.

تم إعداد مجموعة من خطط الإدارة البيئية والاجتماعية بما في ذلك تدابير التخفيف والأدوار والمسؤوليات بين الهيئة القومية للأنفاق ومقاوليها والمُشغل المباشر. تحدد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية أيضًا عملية محددة لإدارة أي تغييرات في المشروع أثناء التصميم التفصيلي. سيقدم مقاول الهندسة والمشتريات والبناء مزيدًا من التفاصيل عن خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لتنفيذ تدابير التخفيف المحددة كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بما يتماشى مع متطلبات المقرض. يُطلب من الهيئة القومية للأنفاق وأي من مقاولي المشروع إدارة الآثار المحتملة على العمال والمجتمعات من خلال تطوير عدد من السياسات والإجراءات التي تشمل قواعد السلوك، وعمل الأطفال والعمل الجبري، والعنف القائم على النوع، والأجور والمزايا والصحة والسلامة المهنية والمجتمعية، الخ. سوف يؤسس المشروع وينفذ آلية داخلية للتظلم بما يتماشى مع متطلبات البنك.

تم تطوير مسودة خطة العمل البيئي والاجتماعي والاتفاق عليها مع الهيئة القومية للأنفاق وسوف يتم الانتهاء منها بعد فترة الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. سوف تتم مراقبة المشروع بانتظام من قبل مستشاري العمل البيئي والاجتماعي المستقلين لضمان الامتثال لخطة العمل البيئية والاجتماعية ومتطلبات المقرض، في حين سوف يتم مراجعة التصميم والبناء النهائي من قبل استشاري تقني مستقل للتحقق من الامتثال للتحقق من مراعاة المعايير البيئية ومعايير السلامة وكذلك المعايير الفنية المطلوبة.

تم إعداد إجراء يحدد مشاركة أصحاب المصلحة وأنشطة الكشف عن المعلومات خلال دورة حياة المشروع، بما في ذلك أثناء الإفصاح عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. سيتم تحديث هذا الإجراء كما هو مطلوب مع تقدم المشروع. تم إنشاء آلية تظلم المشروع لأصحاب المصلحة من الخارج، بما في ذلك الجمهور، لإثارة المخاوف والتعليقات والأسئلة حول المشروع.

التعاون الفني

من المتوقع أن يستفيد المشروع من مهام التعاون الفني التالية:

التعاون الفني 1: خدمات الإشراف للمقرض لرصد وتقديم التقارير عن التنفيذ الفعال وإنجازات المشروع. التكلفة التقديرية للمهمة تصل إلى 600.000 يورو، مقترح أن يتم تمويلها من قبل مانح دولي أو صندوق المساهمين التابعين للبنك.

التعاون الفني 2: إعداد ومنح عقد تشغيلي لنظام المترو الجديد لدعم الهيئة القومية للأنفاق في تقديم عقد صيانة وتشغيل طويل الأجل مع مشغل مترو ذي خبرة. التكلفة التقديرية للمهمة تصل إلى 300,000 يورو، المقترح تمويلها من قبل مانح دولي أو الصندوق الخاص للمساهمين.

التعاون الفني 3: دعم تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية لمساعدة الهيئة القومية للأنفاق في تطوير وتحسين أداء البيئة والصحة والسلامة لتلبية سياسة البنك البيئية والاجتماعية وكذلك متطلبات خطة العمل البيئية والاجتماعية. التكلفة التقديرية للمهمة تصل إلى 300,000 يورو، المقترح تمويلها من قبل مانح دولي أو الصندوق الخاص للمساهمين.

التعاون الفني 4: خطة عمل المدينة الخضراء ("GCAP") لدعم محافظة الإسكندرية لتحديد وترتيب أولويات التحديات البيئية الأكثر إلحاحًا ووضع خطة للاستثمارات لمتابعة الأجندة الخضراء. تصل التكلفة التقديرية للمهمة إلى 350,000 يورو، المقترح تمويلها من صندوق حساب برنامج صندوق النمسا.

الإدراج

المصادر الرئيسية للإضافة هي هيكل التمويل، وتخفيف المخاطر، وكذلك المعرفة والابتكار وبناء القدرات.

إن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على استعداد لمساعدة العميل على التحرك قدماً نحو مسار انتقال منخفض الكربون. كما سيوفر البنك الخبرة والابتكار والمعرفة والقدرات التي تعتبر جوهرية لتحقيق أهداف المشروع في الوقت المناسب.

بيانات الاتصال بالعميل:

إبراهيم بخيت

ibna_2004@hotmail.com

+20 2 25742968

<http://www.nat.org.eg/english/>

ميدان رمسيس، مجمع رمسيس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

لتتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

لتتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة الناقية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب [للمرجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.